

الكرملين أعلن بدء تنفيذ اتفاق مفاوضات النفط بالساحل مع إيران

الدفاع الجوي إس300- بعد أن وقع الرئيس فلاديمير بوتين مرسوماً يوم الاثنين يرفع الحظر عن عمليات التسليم. وتابع بيسكوف: «بصفة عامة يمكن أن نقول شيئاً واحداً: من الناحية القانونية لم تعد هناك قيود على التسليم بعد توقيع المرسوم.»

عن تفاصيل اتفاق المقايضة ولكن حين سئل عن صحة ما ذكره مسؤول كبير في وزارة الخارجية الروسية أول من أمس، عن بدء تنفيذ اتفاق المقايضة، أجاب: «بال تأكيد. بالطبع.» وأضاف: «لم تعد هناك عقبات قانونية أمام إمداد إيران بأنظمة

أعلن الكرملين أمس، بدء تنفيذ اتفاق مفاوضات النفط بالساحل بين روسيا وإيران، مؤكداً «أن جميع العقبات القانونية أمام إمداد طهران بأنظمة صواريخ أس300- قد زالت.» وامتنع ديمتري بيسكوف المتحدث باسم الكرملين عن الكشف

الصين تحقق أعلى معدل للنمو بين مجموعة العشرين



أظهرت توقعات صندوق النقد الدولي للنمو الاقتصادي الذي ستحققه عام 2015 دول مجموعة العشرين التي تضم أكبر 19 اقتصاداً في العالم، بالإضافة إلى مفوضية الاتحاد الأوروبي، أن الصين ستأتي في المرتبة الأولى بنمو نسبتته 6.8 في المئة، في حين ستحل روسيا في أسفل القائمة، إذ سيكتسح اقتصادها بنسبة 3 في المئة.

وفي المركز الثاني تحل الهند بنسبة نمو من المتوقع أن تبلغ 6.3 في المئة، تليها إندونيسيا في المركز الثالث بنمو نسبتته 5.2 في المئة، وفي المركز الرابع تأتي كوريا الجنوبية بنسبة 3.7 في المئة، وفي الخامس الولايات المتحدة الأميركية بنمو نسبتته 3.6 في المئة.

وتأتي تركيا في المركز السادس بنسبة نمو من المتوقع أن تبلغ 3.4 في المئة خلال العام الجاري، تليها المكسيك بنمو نسبتته 3.2 في المئة، ومن ثم المملكة العربية السعودية بنمو نسبتته 2.8 في المئة، وأستراليا وبريطانيا بنمو نسبتته 2.7 في المئة، وكندا بنسبة 2.3 في المئة، ثم جنوب أفريقيا 2.1 في المئة.

وتوقع الصندوق نمو الاقتصاد الألماني بنسبة 1.3 في المئة خلال العام الجاري، والاقتصاد الفرنسي بنسبة 0.9 في المئة، والياباني بنسبة 0.6 في المئة، والإيطالي بنسبة 0.4 في المئة، والبرازيلي بنسبة 0.3 في المئة، ونمو اقتصادها 6.5 في المئة عام 2016، في حين من المتوقع أن تبلغ نسبة نمو الاقتصاد الصيني 6.3 في المئة عام 2016.

إغلاق 350 محلاً تجارياً يومياً بسبب الأزمة الاقتصادية في تركيا

التركية كالتوسع في مراكز التسوق، بهدف الريح وتدمير المساحات الخضراء والإيادي العامة والأماكن التاريخية التي كانت متنفساً للمواطنين والسنسج التاريخي للبلاد. تقضي كذلك على صغار التجار الذين كانوا من أهم العناصر الاقتصادية والديموغرافية في المناطق الحضرية.»

وشهد النمو الاقتصادي في تركيا تراجعاً ملحوظاً وانخفض سعر صرف الليرة التركية، بسبب فضائح الفساد والرشاوى التي تورط فيها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ووزراء ومقربون منه، بينهم ابنه بيلال، والتي أدت إلى انخفاض ثقة المستثمرين بتركيا وتراجع الاستثمارات.

كشف النائب عن حزب الشعب الجمهوري في البرلمان التركي أموت أوران أنّ عدد المحال التجارية والحرفية التي اضطرت إلى الإغلاق منذ عام 2005 جراء الأزمة الاقتصادية التي تعصف بتركيا وصل إلى مليون 318 ألفاً و218 محلاً.

ونقلت صحيفة جيهان عن أوران قوله «إنّ تركيا تشهد في شكل يومي إغلاقاً نحو 350 محلاً تجارياً وشكل عمل خاص صغيراً حيث يصل متوسط المحال التجارية التي تغلق أبوابها إلى نحو 130 ألف حالة سنوياً ليكون عدد إجماليها ما بين خمسة وستة ملايين مواطن تركي، إضافة إلى تأثيراتها السلبية غير المباشرة.» ولغت أوران إلى «أنّ السياسات التي تتبعها الحكومة

الأردن يعلن عن بدء تشغيل أول مشروع لتوليد الكهرباء من الرياح



أعلن وزير الطاقة والثروة المعدنية الأردني إبراهيم سيف أنّ بلاده ستبدأ نهاية الشهر الجاري مشروع توليد الكهرباء من طاقة الرياح في البلاد، والأول من نوعه في المنطقة، وسيعمل هذا المشروع بتكلفة إجمالية تبلغ نحو 289.05 مليون دولار. وأشار سيف في بيان صحفي إلى أنّ المشروع الذي تنفذه شركة «رياح الأردن» الخاصة «سيضع الأردن على خارطة العالمية لتوليد الطاقة من الرياح، وسيسهم في مواجهة الطلب المتنامي على الطاقة الكهربائية في البلاد ويقلل من تكاليف النفط المستورد.» وأوضح الوزير الأردني، وفقاً للبيان، «أنّ مشروع توليد الكهرباء من طاقة الرياح في محافظة الطفيلة (جنوب الأردن) سيعمل بقدرة 117 ميغاوات»، مشيراً إلى أنّ تشغيل وإنتاج الكهرباء من المجموعة الأولى من مراحل (توربينات) توليد الطاقة الكهربائية، سيتم بنهاية الشهر الجاري.»

ولفت سيف إلى «أنّ تمويل المشروع يوفره كل من مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وبنك الاستثمار الأوروبي (EIB)». وقال: «إنّ الشركة المنفذة للمشروع، عملت على تركيب 13 مروحة (توربين) من أصل 38 مروحة من قبل الشركة المصنعة، فيستأس، وهي المقاول الرئيسي للمشروع، وسيبدأ التشغيل التجاري للمشروع في نهاية آب المقبل.» وأشار وزير الطاقة الأردني إلى «أنّ المشروع يتم تنفيذه من خلال نهاية الطاقة الخاص بنظام «بجو» للبلاد

التي ستبدأ نهاية الشهر الجاري مشروع توليد الكهرباء من طاقة الرياح في البلاد، والأول من نوعه في المنطقة، وسيعمل هذا المشروع بتكلفة إجمالية تبلغ نحو 289.05 مليون دولار. وأشار سيف في بيان صحفي إلى أنّ المشروع الذي تنفذه شركة «رياح الأردن» الخاصة «سيضع الأردن على خارطة العالمية لتوليد الطاقة من الرياح، وسيسهم في مواجهة الطلب المتنامي على الطاقة الكهربائية في البلاد ويقلل من تكاليف النفط المستورد.» وأوضح الوزير الأردني، وفقاً للبيان، «أنّ مشروع توليد الكهرباء من طاقة الرياح في محافظة الطفيلة (جنوب الأردن) سيعمل بقدرة 117 ميغاوات»، مشيراً إلى أنّ تشغيل وإنتاج الكهرباء من المجموعة الأولى من مراحل (توربينات) توليد الطاقة الكهربائية، سيتم بنهاية الشهر الجاري.»

«لدينا الكثير من نقاط القوة وبصمودنا نتجاوز الأزمات والمخاطر»

زمكحل لـ«البناء»: التوافق السياسي والخطة الأمنية أعادا نسبة من الثقة إلى الاقتصاد ونأمل الاتفاق على خطة إنقاذية

إنعام خزوي

لم يشأ رئيس تجتمع رجال الأعمال الدكتور فؤاد زمكحل التحدث بتساؤم عن الوضع الاقتصادي في لبنان، هذا البلد الذي تجاوزت نسبة البطالة فيه 21 في المئة، ويرزح تحت أزمة تنقل كاهله بعد هائل من النازحين السوريين الذين لجأوا إلى لبنان مع تفاقم وثيرة الأحداث في سورية منذ العام 2011، ببنى تحتية معدومة ومعدل نمو منخفض يتراوح بين واحد ونصف في المئة واثنين في المئة. رغم الشغور الذي يتربع على كرسي الرئاسة منذ عام تقريباً، وما تركه من انعكاسات على الثقة بلبنان واقتصادها، وقد أدى إلى تراجع نسبة الاستثمار، ينظر رجل الأعمال الشاب بعين التفاؤل نحو دول الجوار والإقليم، ويستشير خيراً بالتطورات الأخيرة، وخصوصاً الاتفاق النووي مع الغرب وما سيفتحه من مجالات للاستثمارات كانت صعبة في السابق بسبب العقوبات المفروضة على طهران، كما يأمل عودة السلام إلى ربوع سورية بعد سنوات من الحرب، نظراً إلى الدور الذي سيلعبه لبنان على الصعيد إعادة الإعمار في سورية. أمور كثيرة تناولها زمكحل من موقع الخبير والمراقب والمحلل والمتابع للوضع الاقتصادي، في حديثه لـ«البناء» والذي يده بلغة عن التجمع الذي تأسس عام 1986، ويضم أعضاء من كافة القطاعات وكافة المناطق اللبنانية. وهو عبارة عن مجموعة من رجال وسيدات الأعمال لهم نظرة مشتركة حول الاقتصاد اللبناني.

وتطرق إلى المرحلة التي ترأس خلالها التجمع مؤكداً أنّ مهمّة الأول هو «الانفتاح على رجال الأعمال في الخارج»، لافتاً إلى أنّ التجمع وقع مؤخراً اتفاقية مع رجال الأعمال اللبنانيين الموجودين في فرنسا، وهو يتطلع إلى عقد اتفاقيات مماثلة مع عدد أكبر من الدول، وخصوصاً تلك التي تضمّ جاليات لبنانية كبيرة.

وأضاف: «بحجت مع السفير المكسيكي في موضوع توقيع اتفاقية مع رجال الأعمال اللبنانيين الموجودين في المكسيك، لأنّ هذا الانفتاح سينعكس إيجاباً وسيؤتي التوسع تجاه هذه البلدان إلى زيادة التبادل التجاري، وخصوصاً مع رجال الأعمال اللبنانيين الذين ينتمون إلى البيئة نفسها وتتشارك معهم اللغة نفسها، ما يسهل أمور التعاون، ويؤدي إلى مزيد من النمو.»

مشاريع واقترحات

لتحريك الدورة الاقتصادية

وتحدث زمكحل عن مجموعة من مشاريع القوانين والإقترحات التي رفعت إلى المعنيين من أجل تحريك الدورة الاقتصادية وخلق بيئة أفضل وأكثر أماناً للاستثمارات، وهذه المشاريع أصبحت في مجلس النواب وأنها مشروع ضمان الشفوخة الذي رفعه التجمع إلى المعنيين منذ العام 93 لكنه للأسف لم يقر. الأمر الذي دفعنا إلى إعادة النظر فيه مع الهيئات الناطمة من مصرف لبنان والهيئات العمالية وقد خرجنا بمشروع مشترك عام 2011 وما زال قيد البحث في اللجان النيابية التي تشارك في جلساتها، نتجمع، لأننا نؤمن بما عايناهم وزيادة حجم استثماراتهم، نريد تحقيق أفضل مستوى من الخدمات الاجتماعية لموظفينا.

أما المشروع الآخر فهو مشروع الأسهم التفضيلية وهو يسمح بضخ السيولة للشركات، وفي هذا السياق، لفت زمكحل إلى أنّ مديونية القطاع الخاص وصلت عام 2014 إلى 55 مليار دولار أي ما يوازي 110 في المئة من الناتج المحلي، أما سيولة طبيعة الحال إلى تراجع في السيولة خلال الأزمات المقبلة، لأنّ الشركات تكون قد استخدمت كل الضمانات التي تمتلكها عبر المصرف، لذلك من الضروري السماح للشركات بإصدار الأسهم التفضيلية، كالمصرف، لأنها (أي الشركات) تستطيع بذلك تأمين المزيد من السيولة، وهذا القانون معمول به في كثير من بلدان العالم.» وأضاف: «نقدّمنا بهذا المشروع إلى مجلس الوزراء أيام حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، وتقوم اللجان النيابية المشتركة بدرسه حالياً.»

وتابع زمكحل: «نقدّمنا أيضاً بمشروع يتعلق بالضمانات العينية للأموال العقارية، التي استميت الأصول غير الثابتة كضمانات، وقد قمنا بإعداد المشروع بمساعدة البنك الدولي، بالإضافة إلى مشروع آخر يتعلق بالإفلاس، والذي يهدف إلى تكوين بيئة أعمال تحمي الشركات والمودعين في حالات الإفلاس. ونحن نتجمع رجال الأعمال اللبنانيين موجودون في كل اللجان النيابية الاقتصادية واللجان الوزارية، وهذا ما يسمح لنا بمد خط بين القطاعين العام والخاص، فلتقلصنا مصلحة واحدة، قد تكون استراتيجياتنا وقدراتنا أو رؤيتنا للأمر مختلفة لكننا في النهاية ناقش نقاط الاختلاف وتناحور للوصول إلى الاستراتيجية المناسبة، مثلاً في ما يتعلق بموضوع المرفأ، فإن الإجراءات العمركية المتخذة هي ملائم منذ سنوات، ولكن ليس كما هو الوضع حالياً، أي وضع «الكونتريزر» في الخط الأحمر، وبالإمكانات المحدودة نفسها، أما بالنسبة إلى حملة سلامة الغذاء فهي مهمّة جداً، ونحن من سبقوم بتطبيق هذا المشروع على المدى الطويل، نحن نؤيد هذه الحملات لكن بعد الاتفاق معنا قطاع خاص على أعلى معايير الجودة المطلوبة المدى الطويل والبعيد على مستوى القوانين والتشريعات.»



اقتصاد المعرفة والأسواق الجديدة

وسط التطورات الهائلة التي نعيشها على مختلف الصعد، رأى زمكحل «أنّ لبنان لا يمكن أن يظل معتمداً على الاقتصاد التقليدي المعني على التجارة والصناعة والسياحة والخدمات فقط، بل يجب أن يتجه أيضاً نحو اقتصاد المعرفة»، مؤكداً «بأنّ مصرف لبنان الذي دعم في شكل كبير اقتصاد المعرفة، وخصوصاً من خلال المذكرة 331 التي سحنت للمصارف اللبنانية بأن تدخل لأول مرة بربووس أموال الشركات مع توفير الحماية على الاستثمارات بقيمة 75 في المئة، ومن أجل حماية المصارف لم تسمح المذكرة لها بالدخول بأكثر من 10 في المئة من الموجودات، وهذا إنجاز يسجل لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة.»

وبالنسبة إلى التطبيق، أوضح زمكحل «أنّ أكثرية المصارف التي لم تكن مهية أعنت هذه السيولة إلى صناديق دعم fund management أي أنّ شركات معية هي التي تستقطب المشاريع، لذلك لاحظنا أنّ «بلووم بنك» و«بنك عودة» وقعا مع شركات مثل Berytech وغيرها، أما البنك الوحيد الذي دخل في هذا المجال بطريقة مباشرة هو بنك «BLC» الذي اختار أن يكون متخصصاً في هذا الابتكار.»

أما بالنسبة إلى التبادل التجاري والانفتاح على أسواق جديدة في قارات العالم، فاعتبر زمكحل «أنّ التبادل التجاري مع الدول المجاورة مهم جداً، ويعزز الروابط الثقافية والسياسية والاجتماعية مع هذه الدول»، إلا أنه، في المقابل، لفت إلى «أنّ ما يحدث في المنطقة وتأثير لبنان بما يجري في جواره وانعكاس ذلك على الاستثمارات، يستوجب انفتاحاً على أسواق أخرى، بالإضافة إلى الأسواق العربية»، وقال: «نحن في التجمع نعمل للانفتاح على قارة أفريقيا حيث توجد جالية لبنانية كبيرة واجحة وتكون 30 في المئة من الناتج المحلي في تلك المنطقة، فهناك استثمار كبيرة وطلب على الاستثمارات وتبادل تجاري، كما نعمل من أجل الانفتاح على أميركا اللاتينية.»

المخاطر والاستثمارات

ونبه زمكحل إلى «أنّ المخاطر السيادية تتزايد في شكل كبير بسبب التطورات الأمنية والسياسية»، لافتاً إلى «أنّ الاستثمارات الخارجية عام 2010 بلغت 4.85 مليار، أما في العام 2014 فقد تراجعت إلى 2.5 مليار، أي أنها انخفضت بمعدل 50 في المئة، ورغم أنّ المخاطر بقيت هي نفسها لكن المردود على الاستثمار انخفض لأنّ الكلفة أصبحت مرتفعة وأصبح التصدير أصعب، وخصوصاً عن طريق البحر بعد أن تعذر التصدير عبر سورية بسبب الوضع الأمني، لذلك يذهب رجال الأعمال اللبنانيون أو غيرهم إلى دول فيها المخاطر نفسها لكن مردود الاستثمار أعلى مثل، مصر ودول أفريقيا والعراق وغيرها.»

ميركوسور

وفي إطار سياسة الانفتاح على أسواق أميركا اللاتينية، أكد زمكحل أنّ تجمع رجال الأعمال اللبنانيين لعب دوراً كبيراً في ضمّ لبنان إلى منظمة «ميركوسور»، لافتاً إلى أنّ هذا الانضمام «تحقق بفضل التأثر بين القطاعين العام والخاص، وقد فتح السوق اللبناني على سوق يتكون من 280 مليون نسمة، سوق كبير جداً يجب أن نستفيد منه، ويجب أن نحرص على كرجال أعمال على أعلى معايير الجودة المطلوبة لتحقيق أفضل تبادل مع دول المنظمة.»

الشركات الصغيرة والمتوسطة

وإذا اعتبر زمكحل «أنّ الشركات الصغيرة والمتوسطة هي المحرك الأساسي للاقتصاد»، شدّد على ضرورة مساعدة تلك الشركات «على الحصول على الأموال اللازمة وتمويلها في شكل مستمر وتقديم يد المساعدة لها للبقاء والاستمرار.»

وقال: «قد تكون تلك الشركات أول من يدفع ثمن الأزمات، لكنها هي التي تولف وتكبر وتستثمر عندما يتعشش الاقتصاد، فالاقتصاد المعرفة مبنية على هذا النوع من الشركات، لأنّ الشركات الكبيرة لديها حجم سيولة أكبر ولها منافذ في الخارج، وهي بدورها، تستعين بالشركات الصغيرة والمتوسطة، وبالنسبة إلى، يجب الاهتمام أيضاً بالشركات الصغيرة جداً، أو ما يسمى «MicroCompanies» التي تتألف من شخص أو اثنين أو ثلاثة فهي التي ابتكر الأفكار في هذا الجو من الركود وتستطيع أن تتطور وتنحدر إلى شركات صغيرة أو متوسطة، يجب الاهتمام أيضاً، بتلك الشركات عبر إعطائها حوافز ضريبية لتشجيعها على الابتكار والإنتاج.»

الشغور والوضع الاقتصادي

وصف زمكحل الواقع الحالي بأنه «الأصعب في تاريخ لبنان الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والأمني»، موضحاً «أنّ لبنان من في السابق بحروب، لكن كل المنطقة حوله كانت نامية فكان هناك ضخ سيولة وكان الدين العام أقل بكثير»، مشيراً إلى «أنّ العدد الكبير من النازحين السوريين المتواجدين على الأراضي اللبنانية، هو أكبر مشكلة اقتصادية يواجهها لبنان على العديدين المتوسط والبعيد، لأنّ لبنان لا يمتلك الإمكانيات لاستيعاب هذا العدد الهائل، وبوضعه الحالي وبناء التحتية المعدومة.»

وأضاف: «إذا عدنا إلى العام 2014 لتقييم الوضع الاقتصادي، فإنه ينقسم إلى شقين: الأول ركود واستمرارية لمشاكل وأزمات العام 2013، أما الشق الثاني فكان أصعب بكثير لأننا عشنا فراغاً رئاسياً كان له التأثير المباشر على الاستثمارات. فالفرع الرئاسي يضرب المصادقية الاقتصادية، يجب أن يشعر المستثمر بالأمان على مشاريعه واستثماراته في بلد يحترم استحقاقاته الدستورية. بالإضافة إلى كل هذه العوامل، فقد تحولنا عام 2014 من اقتصاد غير مستقر، إلى ما يسمى اقتصاد الحروب، بسبب الحوادث والمخاطر الأمنية وخصوصاً على الحدود، وبعد أن كانت فقرة المستقر والمستثمر 90 نقطة عام 2010 فقد تراجع حتى بلغت 30 نقطة عام 2014، أي تراجع نسبتته 60 في المئة، وهذا أمر غير اللقائي، لكن من جهة أخرى، فإن أهم ما حصل عام 2014 هو التوافق السياسي على وضع خطة أمنية وعلى دعم الجيش والقوى الأمنية ما أدى إلى استعادة نسبة من الثقة. وكما استطاع السياسيون التوافق على خطة أمنية عسكرية، نأمل أن يتفقا على خطة إنقاذية اقتصادية.»

وبالنسبة إلى العام 2015، أشار زمكحل إلى «أنّ الأرقام لا تشير بالخير، فالأشهر الثلاثة الأولى من العام كانت بمنتهى الصعوبة، واليوم وصلت نسبة البطالة في لبنان إلى 21 في المئة، ونسبة النمو بين 1 ونصف في المئة و2 في المئة، وهو رقم مخيف». واعتبر أنّ نمو الخطأ مقارنة معدل النمو في لبنان مع معدلات في دول أوروبا أو الصين مثلاً، فالإقتصاد في تلك الدول متكامل، أما لبنان فيجب أن يكون معدل النمو فيه 4 أو 5 في المئة لأنه اقتصاد نام، ومع هذا المعدل المنخفض للنمو فإننا لن نتمكن من الاستثمار، كما يجب، ولا في تأمين المزيد من فرص العمل.»

وأضاف: «حسب أرقام البنك الدولي، فإنّ فرص العمل المتوفرة في لبنان سنوياً هي في حدود 3500 فرصة عمل، بينما نحتاج إلى 20 ألف فرصة عمل (6 أضعاف الفرص المتوفرة)، فهذا ليس رقماً بسيطاً، وإذا ضاعفا عدد الموظفين سنقي في حاجة إلى 15 ألف فرصة عمل. فكيف سنستطيع تأمين العمل للشباب الذين يتخرجون سنوياً من الجامعات؟»

حروب المنطقة وتداعياتها

وأكد زمكحل أنّ الحروب التي تشهدها المنطقة ستكلف لبنان كثيراً على المستوى الاقتصادي، وبعيدا عن السياسة التي لاشأن لنا بها، لا بد من الانتباه إلى أنّ الدول المعنية بهذه الحروب (سورية، العراق، السعودية ودول الخليج) هي شريك اقتصادي أساسي للبنان، لذلك سينتشر بطريقه أو بأخرى بتداعياتها، داعياً، في الوقت نفسه إلى الاقتداء «بتجربة مصر التي استضافت مؤتمراً اقتصادياً هاماً جذب استثمارات بمبالغ ضخمة إلى البلاد، رغم الأزمات السياسية والأمنية التي تمرّ بها.»

كما أشار إلى «أنّ الاتفاق النووي الإيراني ستكون له تداعيات على المنطقة، وستكون إيران أرضاً خصبة للاستثمارات، أما بالنسبة إلى سورية، فإذا تمّ التوصل إلى حل لإنهاء الأزمة، فإنّ كلفة إعادة الإعمار فيها ستقو 250 مليار دولار، وسيكون للبنان دور مهم جداً على هذا الصعيد.»

وختم: «علينا الصمود في وجه التحديات، فلدنيا الكثير من نقاط القوة، وبصمودنا نتجاوز الأزمات والمخاطر.»

تمديد مهلة تأدية الضريبة على القيمة المضافة حتى 25 الجاري

أصدر وزير المالية علي حسن خليل قراريين مدد بموجبهما حتى 25 نيسان 2015 ضمناً مهلة تأدية الضريبة على القيمة المضافة على الفصل الأول من سنة 2015 وتقديم التصريح الدوري وطلبات الاسترداد العائدة إلى هذا الفصل، وكذلك مهلة تسديد ضريبة الرواتب والأجور وتقديم بيانات الضمان الأول من سنة 2015 العائدة إليها، وذلك بسبب إقفال الإبرارات العامة والمصارف أربعة أيام خلال المهل الأساسية لتأدية الضريبة بمناسبة عيد الفصح لدى الطوائف الكاثوليكية والطوائف الأرثوذكسية.

اتحاد نقابات العمال؛ لإقرار مرسوم منح التعليم

بعد المراجعات العديدة التي وردت إليه من قبل العمال والمستخدمين في العديد من الشركات والقطاعات حول مرسوم بدل منح التعليم، ولا سيما أنّ بعض المؤسسات والشركات لم تدفع هذه المنح بحجة أنّ المرسوم لم يصدر بعد، طالب الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان، في بيان «وزارة العمل ومجلس الوزراء بالإسراع في إقرار المرسوم حول دفع بدل منح التعليم، ولا سيما أنّ العام الدراسي شارف على الانتهاء، والعمال مطالبين بتسديد الأقساط المدرسية تحت ضغط أصحاب المدارس الخاصة، وخصوصاً لطلاب الشهادات ليتمكنوا من الاشتراك في الامتحانات الرسمية.» وأضاف البيان: «من المؤسف أيضاً، أنّ أصحاب المدارس الخاصة يقومون بتهديد الأمالي بعدم إعطاء أي إفادة لابنائهم لتقدمها للجامعات والمعاهد في الخارج في حال عدم تسديد الأقساط.»

مواعيد

ينظم تجمع رجال الأعمال غداء حوار مع الوزير السابق للشؤون الخارجية في إسبانيا الرئيس السابق لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رئيس لجنة التوجه السياسي في «معهد الإستصغار الاقتصادي لعالم البحر المتوسط IPMED» ميغيل أنجيل موراتينوس، عند الأولى من بعد ظهر اليوم في مطعم E-Maillou لـ«الشرقية». وسيتمحور الحوار حول «سياسة جديدة ضمن الجوار الأوروبي- المتوسطي: ميزات وتوقعات لبنان.»

حملة تفتيش في دير الأحمر يشارك المحافظ ودهم مجال ومخازن وإتلاف محتوياتها في البترون

وزارة الصحة جود حرب، فاديا خوري وغادة سليمان، بإشراف طبيب قضاء البترون الدكتور جوني إبراهيم، عدداً من المستودعات التجارية ومخازن المواد الغذائية في السوق القديمة في مدينت البترون، وتمّ ضبط كميات من المواد المنتهية الصلحيّة والبيض من دون تاريخ، وجرى تلفها. وأهل إبراهيم عدداً من أصحاب المحال والمستودعات 15 يوماً لتسوية أوضاعهم وتصحيح طريقة تخزين المواد الغذائية، وتوضيها في شكل سليم يحافظ على سلامتها ونوعيتها.

والكنيسة، مزرعة خنازير تعود لجورج البطحيني، لاستيفاء لأشروط الصحية والبيئية وتعمل بشير خضر، بحملة تفتيش على المحال التجارية ومؤسسات بيع المواد الغذائية والمطاعم والأفران ومحال بيع اللحوم في دير الأحمر. وتمّ توجيه إنذارات إلى كل الملاحم بوجوب الترخيص قبل حزيران 2015، وتبديل الأنواع الخشخشية بإسواح بلاستيكية مخصصة للملاحم. ودهم المراقبون، بناء على شكاوى من أهالي دير الأحمر

في إطار استمرار حملة سلامة الغداء، قام مراقبو وزارة الصحة، برفاقهم محافظ بعلبك الهرمل بشير خضر، بحملة تفتيش على المحال التجارية ومؤسسات بيع المواد الغذائية والمطاعم والأفران ومحال بيع اللحوم في دير الأحمر. وتمّ توجيه إنذارات إلى كل الملاحم بوجوب الترخيص قبل حزيران 2015، وتبديل الأنواع الخشخشية بإسواح بلاستيكية مخصصة للملاحم. ودهم المراقبون، بناء على شكاوى من أهالي دير الأحمر



مراقبو وزارة الصحة داخل إحدى المحال في دير الأحمر